حالات التبصر والغموض

التجارة العالمية في الأسلحة الصغيرة

تربط التجارة الدولية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بين العديد من المنتجين لهذه الأسلحة وعملائهم في العالم. وسواء أكانت هذه الصفقات تتم تحت الإشراف الحكومي التام أم بين الأطراف التي تنفذ أعمالها بطريقة غير قانونية، فإن التجارة الدولية هي التي تورّد الأسلحة الصغيرة، التي يتم استخدامها في العديد من النزاعات المسلحة في العالم. أما الاستنتاجات الرئيسة التي توصل إليها هذا الفصل فهي:

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات *الموثّقة* من الأسلحة النارية والذخـيرة حوالي (2.1) مليار دولار أمريكي عام 2000، وهو العام الذي تتوافر عنه أحدث البيانات الموثوقة.

هذه القيمة تمثل حوالي 52٪ من القيمة المقدّرة لإجمالي التجارة الدولية القانونية، بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي تقدّر بحوالي 4 مليارات دولار أمريكي في السنة.

من المحتمل أن تصل قيمة التجارة غير المشروعة إلى أقل من مليار دولار أمريكي في السنة.

بلغت القيمة الإجمالية للصادرات الموثّقة من الأسلحة الصغيرة (2.1) مليار دولار أمريكي عام 2000.

تصوير جيرومي فافر/ الأسوشيتد برس

مسؤول في خفر السواحل التايوانية، يُعاين أسلحة مهربة تمت مصادرتها من قارب صيد

ما زالت غالبية الدول المعنية بتجارة الأسلحة الصغيرة غير قادرة على توفير التقارير السنوية حول صادراتها وارداتها من هذه الأسلحة.

يبدو أن قيمة وحجم التجارة الدولية من الأسلحة الصغيرة قد تراجعت منذ التسعينيات من القرن الماضي بسبب التراجع الكبير المثير للاهتمام في تجارة الأسلحة الحربية ومعظم أنواع المسدسات.

في الفترة ذاتها، لم تتراجع تجارة الأسلحة النارية للمدنيين إلا تراجعاً طفيفاً، حيث تنامت نسبة تجارة الأسلحة النارية المدنية وتفوّقت — في السنوات الأخيرة – على تجارة الأسلحة الحربية.

التوزيع الدولي لهذه التجارة مبيّن أدناه:

الجدول 3–2 قيمة الصادرات من الأسلحة الصغيرة

الموثّقة موزعة حسب المنطقة، عام 2000

المنطقة	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)
الاتحاد الأوروبي	869
أمريكا الشمالية	692
الدول الأوروبية من غير دول الاتحاد الأوروبي	243
أمريكا الجنوبية	104
شمال شرق آسيا	65
آسيا الوسطى والجنوبية	51
الشرق الأوسط	35
دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	16
جنوب شرق آسيا	8
الدول المطلة على المحيط الهادي	4
المجموع	2087

ملاحظة: **لا تتوافر بيانات موثوقة حول العديد من المصدرين أو إن المتوافر منها لا يشكّل إلا جزءاً من مجموع البيانات، فإجمالي تجارة دول الاتحاد الأوروبي يشتمل على التجارة الداخلية بين دول الأتحاد الأوروبي.**

المصادر: **الأمم المتحدة، 2002، (القوانين الجمركية لـ COMTRADE 930100،930200، 930320، 930330، 930621، 930630) ومختلف التقارير الوطنية الأخرى.**

حوالي 52% من إجمالي حجم التجارة بالأسلحة الصغيرة، التي تصل قيمتها إلى 4 مليارات دولار أمريكي في السنة تقريباً، يمكن أن توثق بشكل أكيد من مصادر رسمية.

الجدول 3-3 قيمة الواردات من الأسلحة الصغيرة الموثّقة حسب المنطقة، 2000

المنطقة	القيمة (بالمليون دولار أمريكي)
أمريكا الشمالية	499
الاتحاد الأوروبي	485
الشرق الأوسط	285
شمال شرق آسيا	98
الدول الأوروبية من غير دول الاتحاد الأوروبي	78
أمريكا الجنوبية	48
الدول المطلة على المحيط الهادي	43
جنوب شرق أسيا	38
جنوب آسيا	36
دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	27
المجموع	1637

ملاحظة: لا تتوافر بيانات موثوقة حول العديد من المصدرين أو إن المتوافر منها لا يشكّل إلا جزءاً من مجموع البيانات، فإجمالي تجارة دول الاتحاد الأوروبي يشتمل على التجارة الداخلية بين دوله أو عَبرها.

المصادر: الأمم المتحدة، 2002، (القوانين الجمركية لـ COMTRADE 930100،930200، 930320، 930330، 930621، 930630) ومختلف التقارير الوطنية الأخرى.

إن القيمة الإجمالية للصادرات المعروفة (2.1 مليار دولار أمريكي) أكبر من قيمة الواردات التي يمكن معرفتها من الأسلحة الصغيرة (1.64 مليار دولار أمريكي)؛ وذلك نتيجة التفاوت في الممارسات المتبعة في إعداد التقارير لدى الدول. وبسبب الصعوبات الكامنة في الحصول على البيانات الدقيقة والشاملة لهذه التجارة، فإن جميع الأرقام الواردة في هذا الفصل يجب اعتبارها أرقاماً افتراضية أو إيحائية وليست أرقاماً موثوقة أو رسمية.

ما زالت معظم الدول المعنيّة بتجارة الأسلحة الصغيرة غير قادرة على تقديم تقارير سنوية تبين صادراتها من هذه الأسلحة.

وما زالت غالبية الدول المعنيّة بتجارة الأسلحة الصغيرة غير قادرة على توفير بيانات رسمية شاملة حول صادراتها وارداتها السنوية من الأسلحة. ففي حين أنه من الممكن الحصول على الكثير من المعلومات من المصادر غير الرسمية مثل التقارير الصحافية، إلا أن نسبة كبيرة من تجارة الأسلحة الصغيرة على المستوى العالمي تتم في الخفاء، مما يعمل على تعزيز بيئة يزدهر فيها الفساد وتترعرع فيها الأسواق السوداء. غير أن ما يبعث على التشجيع في هذا المجال هو أن عدد الدول التي تنشر تقاريرها السنوية حول صادرات الأسلحة، ونوعية المعلومات المقدمة، آخذ في التحسّن.

ويبدو أن الاتجاه التراجعي في قيمة التجارة الدولية من الأسلحة الصغيرة ما زال مستمرّاً منذ عام 2000. كما يمكن أن يكون الانخفاض الملحوظ في قيمة التجارة في الأسلحة الحربية قد تأثّر كثيراً بتراجع العنف المجتمعي الأهلي وفيما بين الدول، الذي شهدته — على نطاق واسع – حقبة منتصف التسعينيات من القرن العشرين. وفي السنوات الأخيرة، حاول العديد من الدول، التي استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أن يحسّن من سمعته في مجال تجارة الأسلحة الصغيرة ويظهر وكأنه قد فرض سياسات تصديرية أكثر تقييداً وتشدداً، وذلك تحت وطأة الضغوط التي تهدد عضويته الوشيكة في الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو إضافة إلى الانتقاد الذي تواجهه هذه الدول في الأوساط العالمية كدول تورّد الأسلحة لعملاء يُحرّم عليهم القانون الحصول على هذه الأسلحة.

وفي حين أن قيمة التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة ما زالت، دون شك، أقل من التجارة المرخَّصة من الحكومات، إلا أن الصفقات غير المشروعة تكون في الغالب هي الأكثر حساسية. ومن الأمثلة التوضيحية على التجارة غير المشروعة ما جاء في تقرير الأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2002 حول صفقات الأسلحة التي تم تحويلها إلى ليبيريا كدولة واقعة تحت حظر بيع الأسلحة لها. ويوثّق التقرير المذكور ست شحنات بواسطة النقل الجوي، تحمل أجهزة ومعدات يوغسلافية فائضة، تمكنت من إيصال 210 أطنان من الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة، والذخيرة إلى ليبيريا، في الفترة بين 31 مايو/أيار و 25 أغسطس/آب 2002. واشتملت الشحنات على 5.000 بندقية آلية، وأكثر من 4 ملايين حزام من ذخيرة البنادق، وأسلحة رشاشة، ومسدسات، وقاذفات قنابل، وقنابل يدوية. وكانت الشهادات المرافقة للشحنات، والتي تحدّد هوية المستخدم النهائي للأسلحة مزوّرة، وتشير إلى أنها كانت مرسلة إلى نيجيريا. وذكرت بيانات حمولة الطائرة الناقلة (أو ما يعرف بالمانفست) أنها تحمل بضائع مدنية وأنها موجهة إلى وجهات مقصودة أخرى في المنطقة.

أما السمة المثيرة للاهتمام في الشحنات الست فهي ذلك العمق الصريح والشمولي في خرق القانون. فهذه الشحنات اقتضت حدوث تهرّب منظّم وصريح لِطَيْفٍ واسع من المحظورات القانونية، بما في ذلك استخراج شهادات مزوّرة للمستخدم النهائي الذي سيحصل على السلاح، والبيانات المزوّرة لحمولة الشحن، وخرق "الموراتوريوم" (أي القرارات الرسمية وفترات نفاذها لدفع الديون المستحقة) الخاص بالتجمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وللعقوبات المفروضة على ليبيريا من الأمم المتّحدة، مع الاستخفاف بالحظر المفروض على سفر المسؤولين الليبيريين، إضافة إلى الاعتماد على الدفع باستخدام معدن الماس، والمواد الأخرى المهرّبة أو المخالفة للحظر، من خلال التجارة غير المشروعة.

وتندرج شحنات الأسلحة، كتلك المتوجّهة إلى ليبيريا، ضمن تلك الشحنات التي يحتمل – بشكل كبير – استخدامها في النزاع المسلّح. وتبرهن هذه الشحنات على أنه، وبالرغم مما يبدو بأن حجم المنقولات من الأسلحة قد أصبح أقل الآن، مما كان عليه في التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن إبرام الصفقات الرئيسة من الأسلحة الصغيرة ما يزال مستمراً ، ومخاطر التجارة غير المشروعة ما تزال ماثلة بكامل قوتها.